

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السابعة والأربعون

فيينا، ١-٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

تقرير الرئيسة

هذه الوثيقة صادرة عملاً بالمقرر م ت ص-٤٤/م-٤ بشأن إنشاء لجنة استشارية مستقلة لمراجعة الحسابات، ووفقاً للإطار المرجعي الذي اعتمد في ذلك المقرر. ويقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمشورة التي أسدتها.

أولاً- التقدم المحرز حتى الآن بشأن المجالات ذات الأولوية

١- منذ استهلال اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أنشطتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اجتمعت اللجنة مرتين في مقر اليونيدو، وعقدت اجتماعات متعددة بالوسائل الإلكترونية. وركزت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على المجالات الثلاثة ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩^(١). ويرد أدناه موجز للتقدم الذي أحرزته اليونيدو حتى الآن، بدعم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات:

٢- الأولوية الأولى: التعجيل بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي ومراجع الحسابات الداخلي ووحدة التفتيش المشتركة.

(١) الوثيقة IDB.46/16.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



٣- الإنجازات:

(أ) تناقص عدد التوصيات غير المنفذة من التوصيات المنبثقة من المراجعة الداخلية للحسابات: نتيجة للمتابعة المكثفة من جانب المراجعة الداخلية للحسابات بشأن التوصيات غير المنفذة، تناقص عدد التوصيات وخطط عمل الإدارة غير المنفذة المنبثقة من عمليات المراجعة الداخلية السابقة للحسابات من ١٤٩ توصية وخطّة عمل في عام ٢٠١٧ إلى ٨٨ منها في آذار/مارس ٢٠١٩.

(ب) تعزيز امتلاك الإدارة زمام خطط العمل: عدّلت شعبة الرقابة الداخلية، التابعة لمكتب التقييم والرقابة الداخلية، نهجها في مراجعة الحسابات من الاقتصار على تقديم التوصيات إلى الإدارة إلى إجراء مناقشات نشطة بشأن مواطن القصور في التدابير الرقابية وتقديم المساعدة في إعداد خطط عمل الإدارة. وقد أفضى هذا النهج الجديد إلى تعزيز امتلاك الإدارة زمام الأمور، وإلى التعجيل بتنفيذ خطط عمل الإدارة المتفق عليها.

(ج) تحديد الأولويات بشأن الملاحظات الصادرة في إطار الحسابات: اعتمدت شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية، نهجاً جديداً في تحديد الأولويات بشأن الملاحظات المقدمة في كل عملية مراجعة للحسابات استناداً إلى المخاطر ذات الصلة. ويساعد هذا النهج في تركيز خطط عمل الإدارة على المجالات الشديدة الأهمية والتأثير والأكثر عرضة للمخاطر، ويقلل من العدد الإجمالي للإجراءات التي تحتاج الإدارة إلى تنفيذها.

٤- ما هو غير المنفذ بعد:

(أ) تصعيد قبول الإدارة للمخاطر: تحتاج شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية إلى استحداث عملية إجرائية لتصعيد المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وإلى المجلس إذا ما قرّرت الإدارة عدم اتخاذ إجراءات لمعالجة مسائل متعلقة بمراجعة الحسابات على أساس مستوى تحملها للمخاطر.

(ب) إدماج التوصيات غير المنفذة المقدمة في إطار عمليات المراجعة الداخلية للحسابات: بغية زيادة التعجيل بتنفيذ التوصيات المهمة غير المنفذة المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، من الضروري تحليل التوصيات المتبقية حسب الموضوع المحوري والمخاطر، وتحديد الأولويات فيما يتعلق بتنفيذها، بما يتماشى مع استراتيجية اليونيدو؛ وقد بدأت شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية هذه العملية في آذار/مارس ٢٠١٩.

(ج) التتبع المنسق لمسار التوصيات وإجراءات العمل المنبثقة عن عمليات الاستعراض المختلفة: بغية الاستفادة إلى أقصى حد من الاستعراضات المختلفة التي يضطلع بها سائر مقدمي خدمات ضمان الجودة، هناك حاجة إلى تحديد المسائل المتكررة أو المتشابهة بين عمليات الاستعراض. ومن شأن ذلك أن يتيح للإدارة ترتيب أولويات المسائل وخطط عمل الإدارة، واتخاذ تدابير بشأن فرادى النتائج بطريقة منسقة. وفي الوقت الحاضر، تُقيّم المسائل المستبانة في هذه الاستعراضات وتُعالج ويجري تتبعها دونما تنسيق.

٥- **الأولوية الثانية:** زيادة التواؤم بين برنامج عمل المراجعة الداخلية للحسابات وأهداف أعمال اليونيدو واستراتيجياتها وكذلك مخاطرها؛

٦- الإنجازات:

(أ) استحداث نهج جديد لوضع برنامج العمل: نَقَّحت شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية منهجيتها المتعلقة بتقييم المخاطر، التي توجّه عملية وضع برنامج العمل، بغية تحسین مواءمتها مع الأولويات والأهداف الاستراتيجية لليونيدو. وتركّز خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية لعام ٢٠١٩ على الأعمال التي تُعدُّ ذات أهمية حاسمة في تحقيق أهداف اليونيدو الاستراتيجية وتتسم بارتفاع المخاطر.

(ب) تحسُّن التنسيق مع موفّري الضمان الآخرين: أجرت شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية، بالتشاور مع لجنة إدارة المخاطر، تحليلاً لكيفية رصد المخاطر الرئيسية لدى اليونيدو من خلال مختلف الوظائف وتوفير الضمان بشأهما. وقد ساعد هذا التحليل شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية في استبانة مخاطر غير مشمولة بوظائف أخرى، وركّز جهود الشعبة على تلك المخاطر.

٧- ما هو غير المنفَّذ بعد:

(أ) شمول الأعمال العالية المخاطر: من جراء محدودية الموارد المخصّصة للمراجعة الداخلية للحسابات، لا يشمل برنامج عملها أعمالاً هامة وعالية المخاطر، وهي عملية الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر المؤسسية، وتكنولوجيا المعلومات.

(ب) الإبلاغ بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر من خلال وظيفة رصد المخاطر: لا تتلقى شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية على نحو منهجي المعلومات عن المخاطر من وظائف رصد المخاطر المؤسسية لأن إدارة المخاطر المركزية لا تزال في مرحلة النشوء. وسوف يُفضي التبادل المنتظم للمعلومات عن المخاطر بين وظيفتي المراجعة الداخلية للحسابات ورصد المخاطر إلى تعزيز تركيز خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية على المخاطر.

(ج) المراجعة المالية: تنفق شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية قدراً كبيراً من الموارد لمراجعة البيانات المالية السنوية الخاصة بخدمات المطاعم والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، وهو ما لا يتسق مع الأولويات الاستراتيجية لليونيدو أو ما تواجهه من مخاطر استراتيجية. وقد أشار الاستعراض الخارجي للجودة الذي أُجري في الآونة الأخيرة إلى أنّ شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية غير مزوّدين بالموارد المناسبة للاضطلاع بعمليات مراجعة للبيانات المالية. وسوف تستكشف الأمانة إمكانية نقل مهام المراجعة المالية هذه إلى مراجع الحسابات الخارجي، وهو ما تؤيده اللجنة الاستشارية بقوة.

٨- **الأولوية الثالثة:** تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات استناداً إلى الممارسات المهنية الرائدة.

٩- الإنجازات:

(أ) التقييم الخارجي للجودة: خلص تقييم خارجي مستقل للجودة في شعبة الرقابة الداخلية اضطلع به معهد مراجعي الحسابات الداخليين في آذار/مارس ٢٠١٩ إلى أن ممارسات المراجعة الداخلية للحسابات في اليونيدو متوافقة بوجه عام مع المعايير المهنية. وتمثل هذه النتيجة أعلى درجة تصنيف يمكن أن يمنحها المعهد. ونوه التقييم على وجه الخصوص بالتحسين الكبير للجودة الذي أُجري في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩؛

(ب) تنقيح برنامج ضمان الجودة وتحسينها: حدثت شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية برنامجها لضمان الجودة وتحسينها في عام ٢٠١٨ بغية زيادة تعزيز الرصد والرقابة بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات، وكذلك بغية دمج التحسين المستمر في هذه العملية؛

(ج) وضع ميثاق جديد لمكتب التقييم والرقابة الداخلية: حدث الميثاق السابق في إطار إعداد ميثاق جديد للمكتب متفق مع المعايير المهنية التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين ومتوائم مع سياسة التقييم في اليونيدو.

١٠- ما هو غير المنفَّذ بعد:

(أ) استقلالية مكتب التقييم والرقابة الداخلية: ترى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أن مكتب التقييم والرقابة الداخلية لا يتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية عن الإدارة، للأسباب التالية: '١' أن ميثاق مكتب التقييم والرقابة الداخلية لم يوافق عليه المجلس؛ '٢' أن تعيين الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات (مدير، مكتب التقييم والرقابة الداخلية) وإنهاء تعيينه لا يقتضيان إشراك اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ولا المجلس. وتشتمل الإجراءات الرامية إلى معالجة هاتين النقطتين على إدخال تغييرات في إطار الحوكمة القائم في المنظمة. وتعترم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات العمل مع الإدارة من أجل زيادة استقلالية مكتب التقييم والرقابة الداخلية وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى المجلس.

(ب) وضع استراتيجية متكاملة لمكتب التقييم والرقابة الداخلية: بغية تحقيق الاستفادة من فوائد الإدماج التنظيمي بين وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق والتقييم في إطار المسؤولية الإدارية للمكتب لعام ٢٠١٨، من الضروري وضع استراتيجية متكاملة للمكتب تحدد النهج اللازمة لتحقيق التآزر والتكامل فيما بين هذه الوظائف. وقد باشر مكتب التقييم والرقابة الداخلية وضع هذه الاستراتيجية.

(ج) الموارد المخصَّصة في مقترح البرنامج والميزانيتين، ٢٠٢٠-٢٠٢١: لا تتوقَّع الميزانية المقترحة حدوث زيادة في عدد المناصب الوظيفية لمراجعي الحسابات. ومن شأن الاستعانة بمصادر خارجية لمراجعة البيانات المالية (الفقرة ٧ (ج)) أن يمكن شعبة الرقابة الداخلية/مكتب التقييم والرقابة الداخلية من استخدام موارد المحدودة بكفاءة أكبر. بيد أنه في الأجل الطويل، هناك حاجة إلى حل أكثر استدامة بخصوص الموارد يناسب ميزانية تشغيلية محدودة وذلك بغية توسيع نطاق شمول الأنشطة العالية المخاطر.

ثانياً - مجالات أخرى للنظر فيها

١١ - إدارة المخاطر المؤسسية: ترى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أن إنشاء وظيفة فعلية لإدارة المخاطر المؤسسية (المركزية) له أهمية حاسمة لليونيدو لتمكينها من تقييم المخاطر التي تواجهها وإدارة تلك المخاطر على نحو منهجي. وفي حين لا تزال لجنة إدارة المخاطر في مرحلة النشوء، وغير مزودة بالعدد الكافي من الموظفين، فإنها قد اتخذت خطوات أولى هامة لإدخال أسلوب إدارة المخاطر المؤسسية في اليونيدو. وقد وضعت اللجنة منهجية لإدارة المخاطر المؤسسية تلائم اليونيدو، ودعمت خطة عمل تتسم بالطموح لعام ٢٠١٩ تركز على ما يلي: إجراء تقييم كامل للمخاطر؛ وتحديد مستوى تقبل المخاطر ودرجة تحمل المخاطر؛ وإنشاء سجل للمخاطر يبين خطط التخفيف من المخاطر والمسؤولين المعنيين بتلك المخاطر؛ وهيئة البيئة الملائمة لإدارة المخاطر المؤسسية وإدماجها على نطاق المنظمة، وتفعيل المهمة الوظيفية لموظف اتصال معني بالمخاطر. وهذه كلها خطوات هامة يجدر اتخاذها بالتزامن مع نضوج إدارة المخاطر في اليونيدو.

١٢ - الإطار المرجعي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات: تماشياً مع عملية إدماج وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق والتقييم التي نفذت مؤخراً، ترى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أن توسيع نطاق عملها ليشمل جميع المهام الوظيفية الثلاث أمر مهم. وفي الوقت الحالي، لا يشمل نطاق عمل اللجنة الاستشارية إسداء المشورة بشأن نشاطي التحقيق والتقييم. وتعتزم اللجنة الاستشارية استهلال مناقشة بهذا الشأن مع المجلس والإدارة بغية تعديل إطارها المرجعي.

١٣ - المراجعة الخارجية للحسابات: لا يشمل هذا التقرير مراجع الحسابات الخارجي لأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لم تتسلمه حتى الآن. وسوف تطلع اللجنة الاستشارية المجلس على تعليقاتها بشأن ذلك التقرير بعد استلامه، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، في شكل ورقة اجتماع.

ثالثاً - استخدام الميزانية والموارد في اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١٤ - أنفقت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات كامل المبلغ المخصص لها في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أي ٨٨ ٠٠٠ يورو. ومن دواعي سرور اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة لها لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ تشتمل على زيادة قدرها ٣٨ في المائة. وفي حال اعتماد الميزانية المقترحة، فإن ذلك سوف يتيح للجنة الاستشارية عقد اجتماعين سنويين يحضرهما المشاركون شخصياً في مقر اليونيدو، حسبما هو مقترح في التقرير الأخير. وترجو اللجنة أن تحصل على موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن.

رابعاً - الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٥ - لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذا التقرير وأن يقدم إرشادات بشأن ما يلي: (أ) الإجراءات اللازمة لتخاذه لتعزيز استقلالية مكتب التقييم والرقابة الداخلية، (ب) توسيع نطاق عمل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ليشمل التحقيق والتقييم، (ج) الموافقة على الزيادة المقترحة في ميزانية اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.